الفصل الحادى عشر

القرن التاسع عشر شمالي أفريقيا وغربيها

بدأ توازن القوى ـ في نهاية القرن الثامن عشرـ يختل بين دولة الإسلام في شمالي أفريقيا وبين أوروبا المسيحية في مصلحة أوروبا؛ نتيجة لنمو القوى المادية لغربي أوروبا يقابلها خمول في قوى المسلمين ووقوفها دون تقدم منذ القرن الخامس عشر.

وانتهى الصراع بين فرنسا وبريطانيا بشأن السيطرة على المحيط الأطلنطي، وكانت نتيجة ذلك أن اتجهت فرنسا للسيطرة على الطريق القديم الموصل إلى آسيا عن طريق مصر. ففي سنة ١٧٩٨ أحبط الأسطول البريطاني حملة نابليون على مصر وعادت مصر إلى الحكم العثماني مرة أخرى. وفي سنة ١٨١١، انتقل الحكم والسيطرة إلى مجموعة من الألبانيين في الجيش التركي بقيادة مُحَمَّد علي.

تولى مُحَمَّد علي الحكم ولما بلغ الخامسة والسبعين من عمره نزل عن الملك لابنه إبراهيم سنة ١٨٤٧ واستقلت مصر عن الباب العالي وعزز هذا الاستقلال انتصارات إبراهيم العسكرية في سوريا، ولم يرق هذا في عين البريطانيين ولا السياسة البريطانية التي كانت تفضل بقاء مصر التي تتحكم في الطريق إلى الهند تحت الحكم التركي. ولهذا بقيت مصر اسميًّا ولاية تحت الحكم العثماني ونجح مُحَمَّد علي في جعل الحكم وراثيًّا في أسرته. وفي سنة

١٨٦٧، منح الحاكم لقب خديوي وفُتح السودان وأصبح القوة الحقيقية في منطقة البحر الأحمر لمصر.

تقدمت زراعة القطن في مصر وكذلك زراعة القصب وأصبحت محصولات للتصدير. أما حقوق الأوروبيين، فكانت ترعاها محاكم غير مسلمة (المحاكم المختلطة) واستعان مُحَمَّد علي بخبراء من أوروبا للتعليم والصحة والجيش.

ثم أصبح مستقبل مصر رهنًا بصفات الحاكم وانتقل الحكم إلى ورثة مُحَمَّد علي، فاستولى التجار الأجانب على التجارة وسمحوا للأجانب وللمرابين باستغلال اقتصاد وموارد البلاد وتمكنت بريطانيا من وضع قدمها في البلاد بحجة تأمين البريد والمسافرين إلى الهند سنة ١٨٥٠ ومد الخط الحديدي بين القاهرة والإسكندرية وكذلك السويس.

وفي سنة ١٨٥٤، تم إعطاء امتياز حفر واستغلال قناة السويس إلى الفرنسي ديليسيبس وحفرها سنة ١٨٦٩، وكانت بريطانيا تضع العراقيل المالية أمام هذا المشروع لقصر نظرها إذ لم تكن تتكهن بمستقبل القناة ولا بالفائدة العظيمة التي تعود من تحول التجارة عن طريق رأس الرجاء الصالح إلى قناة السويس وظنت خطأ أن القناة ستعود على فرنسا فقط بالفائدة، وتكبدت مصر خسائر في الأرواح ونفقات باهظة وقد تكهن بذلك مُحَمَّد علي من قبل ولم يقبل منح هذا الامتياز. وبفتح قناة السويس، أصبح استقلال مصر تحت رحمة الدول البحرية المستغلة للقناة والمستفيدة منها وتحقق كل ذلك سنة ١٨٧٩ عندما أفلست مصر؛ نتيجة لسياسة

الخديوي إسماعيل الحمقاء وأصبح دخل القناة لضمان الديون الأجنبية بالشروط التي يستفيد منها أصحاب رؤوس الأموال الأجانب ووكلائهم في مصر وعزل الباب العالي الخديوي إسماعيل وتولت بريطانيا وفرنسا الإشراف على موارد البلاد.

اتجهت فرنسا إلى الجزائر، فاستولت عليها دون أن تفقد أسطولها أو أن تعترضها أساطيل بريطانيا وذلك سنة ١٨٣٠. أراد الترك الاحتفاظ بإمبراطوريتهم ولكن حال دون أمانيهم استقلال مُحَمَّد علي بمصر واحتلال الفرنسيين للجزائر، فقامت تركيا للدفاع عن نفسها ولكن قوات فرنسا البحرية أوقفتهم بعيدًا عن تونس وانتهز سلاطين تونس هذه الأحداث فقاموا بعدة عمليات قرصنة ولولا بذخ الحسينيين مصحوبًا بكارثة اقتصادية، كتلك التي حلت بمصر، لبقيت تونس مستقلة مدة أطول. وكان لظهور إيطاليا كمنافس لفرنسا أن عجل بإعلان فرنسا الحماية على تونس سنة ١٨٨١. وقد بقيت مراكش مستقلة حتى القرن العشرين ولكن ليس لقوتها، وإنما كنتيجة للحقد المتبادل بين دول أوروبا. فلم تجرؤ فرنسا أو إنجلترا أو إسبانيا على احتلال مراكش نظرًا لسيطرتها على مدخل البحر المتوسط.

ويعزى التدخل الأوروبي في شمالي أفريقيا في القرن التاسع عشر إلى نشاط فرنسا في الجزائر ولا تستطيع أي حكومة فرنسية النزول عن مغنم كسبه الجيش الفرنسي وكانت المشكلة التي تواجه فرنسا هو كيف السبيل إلى إخضاع العرب والبربر في الداخل.

وفي سنة ١٨٣٢، ظهر عداؤهم للأجنبي الدخيل؛ فقاموا للجهاد بقيادة عبد القادر أحد أبناء رجال الدين من المرابطين ودلت هجمات القبائل على أن احتلال الساحل فقط أمر مستحيل. وفي سنة ١٨٤٠ اتبع الجنرال (بوجود) سياسة طرد القبائل وإحلال الأوروبيين المستوطنين محلهم. وحتى هذه السياسة العنيفة لم تحل المشكلة التي تواجه فرنسا؛ لأنه ليس من الممكن عمليًّا دفع جميع الجزائريين إلى الصحراء الكبرى. وعلى ذلك أصبح ضروريا إشغال المواقع الجبلية بقوات عسكرية بعد أن تمسح بوساطة الطيارات. وعلى الرغم من أسر عبد القادر ونفيه في عام ١٨٤٧ لم تتوقف مقاومة الجزائر حتى سنة ١٨٧٩ عندما نجح الجيش الفرنسي في دفع جميع القبائل إلى البحر والصحراء الكبرى.

وفي ذلك الوقت كان على فرنسا أن تفكر ماذا تصنع بإقليم فقدت فيه أكثر من ١٥٠ ألفًا من جنودها. فأعطت الجزء الشمالي من السهول التي تتلقى أمطارًا بانتظام خلال فترة الشتاء والتي أخليت تمامًا من القبائل إلى المستوطنين الأوروبيين.

أما بقية الجزائر، فقد أرغمت فرنسا على التسليم والاعتراف بما سبق أن قرره نابليون من أن الجزائر لن تكون مستعمرة بل مملكة عربية. فلم ينجح نظام مكاتب العربان، فاقتبست الحكومة نظامًا يكفل للفرنسيين حكم البلاد عن طريق رؤساء القبائل ومجالسهم. وفي سنة ١٨٧٩ حلت حكومة مدنية بدلًا من الجيش في الجزائر إذ لم يجد فيها رجال الجيش ما يدفعهم على البقاء؛ فحاصلاتها لا تخرج عن محصولات حوض البحر المتوسط هذا فضلًا عن عداوة الجزائريين وكرههم للفرنسيين إلى جانب

الأمراض. وفي الواقع، فإن ما يقرب من نصف المستوطنين الأوروبيين البالغ عددهم ٣٥٠ ألفًا لم يكن من الفرنسيين بل من إيطاليين وإسبانيين ومالطيين.

أخذت فرنسا تبحث في أفريقيا الغربية عن ممتلكات جديدة؛ تعويضًا عن خسائرها في إمبراطوريتها التي مزقتها بريطانيا خلال الأعوام من ١٧٩٣ إلى ١٨١٥ وثبتت بريطانيا أقدامها على الساحل كما مكنت لتجارتها هناك أكثر مما استطاعت فرنسا، وبقيت فرنسا في السنغال الذي أصبح في القرن السابع عشر طريقًا للتجارة مع السودان المستقل ولم تستطع فرنسا أن تجعل من السنغال مستعمرة زراعية. لذا فقد تولى الحكم فيها ضابط فرنسي صغير يُدعى لويس فيديرب الذي سبق أن اكتسب خبرة عسكرية وتعامل مع المسلمين في الجزائر. وفي عام ١٨٥٤، حول هذا الضابط الفرنسي السنغاليين إلى مزارعين ينتجون المحصولات. وبعد عشر سنوات تركها قاعدة لإغارة فرنسا على السودان الغربي بالجنود السنغاليين.

إن الإسلام دخل السودان الأوسط والسودان الغربي كدين للملوك والتجار ولم يحل محل معتقدات الأفراد. فيما عدا بورنور الذي دخل شعبها الإسلام وكانوا متدينين، وخاصة عندما عمت الفوضى عقب غزو مراكش. وبينما بقيت طبقة التجار في مندي وهوسا مسلمين، كانت الطبقة الحاكمة وأولو السلطة فيهما يمارسون الوثنية.

ظهرت في هذه الفترة قوة جديدة أدت دورًا في التاريخ السياسي

للسودان الغربي، هذه القوة هي قبائل الفولاني وهم لا يشبهون الزنوج لدرجة أن بعض المختصين كانوا يرجحون أنهم سلالة غير زنجية. ولغة الفولاني هي لغات المجموعة الزنجية نفسها وتشبه لغة قبائل توكلور الذين يقطنون جنوبي السنغال. وحتى القرن السابع عشر، كانت الروابط قوية بين الفولاني والتوكلور.

بدأت قبائل (فولاني) في التوسع شرقًا تخترق السودان كرعاة واندسوا بماشيتهم بين القرى الزراعية. وما أن جاء القرن السادس عشر حتى ازدادوا قوة كما حدث في ماسينا بالقرب من نهر النيجر واستقر بعضهم بعد ذلك بأكثر من قرنين في جبال أواماوا في الجزء الشمالي من الكاميرون.

وبرغم أن الديانة الأصلية للفولاني هي الوثنية، فقد اعتنق أفرادهم الإسلام واندمجوا في مناطق الهوسا المسلمة حتى أصبحوا الوارثين للتقاليد الإسلامية.

وفي سنة ١٧٩٠ قام أحد عظمائهم، ويُدعى (عثمان دان فوديو) في منطقة جوبير شمالي هوسا، بالوقوف في وجه حكام الولاية ودعا قومه إلى نصرته. وبين عامي ١٨٠٤ و١٨١٠ اكتسحت الحركة أراض هوسا وانضم إليهم مسلموها باعتبار أنه جهاد في سبيل الله ولكن الذي مكن لهذه الحركة هو دعوة مسلمي (الفلاني) إلى الانضمام إليه.

لقي محاربو الفولاني المقاومة الفعلية في بورنو؛ حيث تقوم أسرة مُحَمَّد الكانامي الذي أعلن بقوة أن قبائل الفولاني لا تحتكر الإمامة الإسلامية،

وبذلك التف الناس حول مُحَمَّد الكانامي ثم أصبحت أواماوا جزءًا من إمبراطورية الفولاني واكتسحت جيوشهم أراض بوروبا، كما احتلت الأقاليم الشمالية (أويو) إذ أصبحت إمارات اللورين القاعدة التي ينتشر فيها الإسلام بين اليوروبا. وكان عثمان دان فوديو رجل دين أكثر من رجل حكم. ولذا فقد انتقلت الإدارة الفعلية والتوجيه الفعلي إلى ابنه مُحَمَّد بللو الذي حكم نصف الدولة من سوكوتو وحكم أخوه عبد الله النصف الآخر من (جاندو).

كان لنجاح الفولاني في السودان الأوسط رد فعل مهم في الغرب؛ فقد عاد أحد أعوان عثمان دان فوديو وهو (أحمدو لوبو) إلى بلده في ماسينا وخذل بامبارا رؤساء ماسينا في سنة ١٨١٠ وأقام ولاية مسلمة أخرى محلهم وظلت ثورة المسلمين قائمة في الغرب بقيادة الحاج عمر الذي تزوج ابنة بللو وهو في طريق عودته من الحج، والذي زود أتباعه بالأسلحة النارية التي جلبها من الساحل. وبدأت قواته في التحرك سنة ١٨٥٠ للجهاد في أعالي السنغال وتصدت لهم فرنسا فتقدمت بامبارا واستولوا عليها وعلى ماسينا.

وفي سنة ١٨٦٣ كانت للحاج عمر إمبراطورية تصل من السنغال إلى تمبكتو. ومهما كانت بواعث الحاج عمر، فقد انشغل كثير من أتباعه في عمليات السلب والنهب، لذا ثار عليه البامبارا والفولاني وقتل عمر في سنة ١٨٦٤ أثناء إخماده إحدى هذه الثورات وورث ابنه أحمد سيكو (ابن أخت السلطان بللو في سوكوتو) تركة مضطربة.

كانت هذه الإمبراطوريات المسلمة، وهي رد فعل لمجرى الحوادث في أفريقيا الغربية وجهاد عبد القادر في الجزائر ومُحَمَّد أحمد المعروف بالمهدي في السودان المصري، تشير إلى أن مسلمي أفريقيا يقاومون أي تدخل أجنبي. ولكن في حالة السودان الغربي، فلم يكن واضحًا نوع هذا التدخل.

فقبل سنة ١٨٨٠ لم يكن التحديد الأوروبي ملموسًا خارج وادي السنغال. وعلى كل حال، فقد كان تقدم الفولاني جنوبًا نحو أراض يوروبا في حين أن محاولات الحاج عمر الأولى للتوسع كانت جنوب السنغال؛ وهذا يدل على أن نمو التجارة عبر الصحراء الكبرى نحو الساحل كان له أثر كبير على اقتصاديات السودان وكانت النتيجة النهائية اصطدام السودان بقوات فرنسا أولًا ثم بريطانيا.

تكونت مستعمرة جديدة في المدينة الحرة سيراليون في نهاية القرن الثامن عشر؛ لإيواء العبيد الذين اعتقلوا في بريطانيا وأمريكا الشمالية وأعيدوا إلى أفريقيا، وكذلك لتكوين قاعدة للتجارة المشروعة داخل أفريقيا. لم تعش تلك المستعمرة الحرة إلا لسنة ١٨١٨ عندما استولت عليها بريطانيا لتكون قاعدة بحرية لأسطولها الذي يكافح تجارة الرقيق. وبنهاية القرن التاسع عشر لم يكن يشغل سيراليون إلا مساحة صغيرة من الأرض، وإن كان نفوذها قد عم أفريقيا الغربية.

كانت ليبيريا في سنة ١٨٢١ مرتعًا للأمريكيين، وفي سنة ١٨٤٧ اعتبرت من الناحية الشكلية جمهورية مستقلة تتكون من بضعة آلاف من الزنوج يحمون أنفسهم من شرور القبائل ولم تعترف الولايات المتحدة، وهي

الأب الروحي لليبيريا، رسميًّا بها إلا في سنة ١٨٦٢.

استمرت بريطانيا في حربها مع تجارة الرقيق وحدث أن استولى الأسطول البريطاني على ما يقرب من ٧٠ ألف رقيق من مراكب الرق وحررتهم وأنزلوا في سيراليون، وقد استجاب عدد كبير من هؤلاء المعتقين إلى الطريقة الأوروبية، فتعلموا فأصبح منهم الأطباء والمحامون والإداريون والقساوسة كما أصبح بعضهم تجارًا على امتداد الساحل والتحق بعضهم في أعمال السكرتارية في المؤسسات أو الحكومة.

وعاد بعضهم إلى موطنه أرض يوروبا، حيث أصبحوا وكلاء للأوروبيين ولنشر المسيحية ووجد محافظو سيراليون أن الطريقة العملية لإيقاف تجارة الرقيق بفرض الحماية البريطانية على ساحل العبيد. كما استولوا على القلاع المقامة على الساحل والتي كان يشغلها التجار ليتمكنوا من التجارة. لم تثمر هذه الطريقة في بادئ الأمر، بل استمرت الزيادة في عدد الرقيق الذين ينقلون إلى البرازيل وأمريكا وإسبانيا عبر المحيط الأطلنطي حتى سنة ١٨٤٠. وقامت حرب بين بريطانيا و(أشانتي) على ساحل الذهب وقتل حاكم سيراليون سنة ١٨٢٤ وعندئذ غيرت بريطانيا سياستها.

اقترح أحد البريطانيين (جورج ماكلين) بأن الساحل يحتاج إلى الحزم مع مسالمة أشانتي وذلك بإقامة نظام قضائي عُرفي على طول الساحل. وفي خلال عامي ١٨٤٣– ١٨٤٤ استأنفت بريطانيا احتلالها للقلاع على الساحل واكتشف الدنماركيون والهولنديون أن بقاءهم في أفريقيا الغربية

عديم الفائدة بدون تجارة الرقيق، فسلم الدنماركيون قلاعهم سنة ١٨٥٠ والهولنديون سنة ١٨٧٢ إلى البريطانيين ليتولوا تطبيق نظامهم على طول الساحل.

ثم أوفدت بريطانيا حملة تأديبية إلى أشانتي واستولت على العاصمة كوماسي. وفي سنة ١٨٧٤ أعلنت بريطانيا أن منطقة ساحل الذهب مستعمرة بريطانية.

زادت مشكلات بريطانيا في المناطق الشرقية تبعًا لازدياد قوتها ونفوذها على ساحل الذهب. فكانت هناك ميول متناقضة. فعلى ساحل العبيد، تواطأت دولة داهومي ومُصدري الرقيق مع الأوروبيين وازداد النشاط عن ذي قبل وكان معظم الرقيق يأتي من أراض يوروبا حيث كانت دولة أويو تتقوض أركانها في حرب أهلية. وحول مصب نهر النيجر، كانت هناك طائفة أخرى من التجار أكثرهم من البريطانيين يشتركون مع الأفريقيين في تصدير زيت النخيل والبذور من الغابات حتى سُمي هذا المصب بأنهار الزيت. كما انشغلت مدن الولايات الأفريقية على الساحل في تحسين الاحتكارات التجارية في الداخل وتنافست لتصل إلى أقصى أرباح ممكنة.

فشلت البعثات الدبلوماسية البريطانية في إقناع داهومي للإقلاع عن تصدير العبيد في محاولات عدة وبدأت وزارة الخارجية البريطانية في سنة ١٨٤٩ إيفاد قناصل إلى خليج غانا لتحقيق هدفين؛ الأول هو المراقبة الشديدة على نشاط الموانئ التي تصدر الرقيق، مثل بداجرى ولاجوس،

لإعادة النظام إلى أنهار الزيت.

وبمعاونة الأسطول البريطاني، بدأت إجراءات القناصل وخاصة جون بيكرفت تأتي نتائجها وإن كانت الأموال والقوة لم تُجدِ مع داهومي. وفي عام ١٨٥١ استولت بريطانيا على لاجوس وأعلنت أنها مستعمرة بريطانية بعد ذلك بعشر سنوات، ومثل هذا الإجراء اتبع مع بداجري وغيرها ووضع نهاية لتصدير العبيد من أرض يوروبا وحوصرت داهومي. وفي أنهار الزيت، استطاع الأسطول والقناصل إرغام الملوك على الخضوع للنظام القضائي تدريجيًّا ومهد ذلك للتنظيمات الإدارية البريطانية.